ISSN 1016 - 4030

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

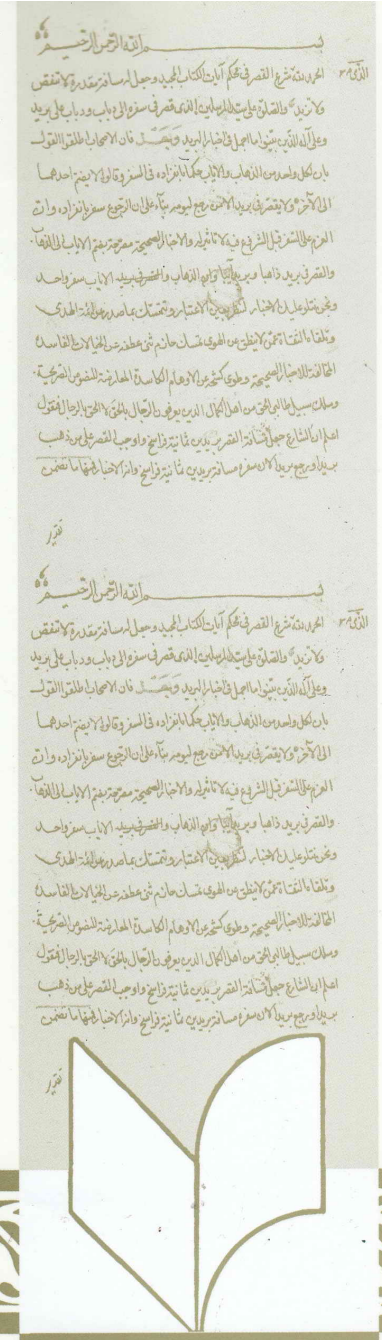
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله شرع القصر في محكم آيات الكتاب المجيد وجعل له سفرا مقدرة لا تنفق ولا تزيد، والصلاة على سيد الأولين والآخرين القائل في سفره إلى باب وده باب على بريد وعلى آله الذين سئلوا عما أجمل في أخبار البريد وبعد، فإن الأصحاب طلقوا القول بأن لكل واحد من الذهاب والإياب حكما بانفراده في السفر وقالوا لا يضم أحدهما إلى الآخر، ولا يقصر في بريد الأمتع رجع ليومه بناء على أن الرجوع سفر بانفراده وأن العزم على السفر قبل الشروع في الثاني كالعزم عند تمام الإياب إلى المنزل. والقصر في بريد ذاهبا وبريد آيبا وإن الذهاب والقصر في بريد الإياب سفر واحد ونحن نتأمل في الأخبار لنظر بين الاعتبار وتقتفي بما صدر عن الأئمة الأطهار وتلقاها الفقهاء تمسكا لا يظن من الهوى متسكا ما لم نر مطمئنا عن الخبايا الفاسدة الحائلة للأخبار الصحيحة وعلوي كحجر عن الأوهام الكاسدة المحاولة للنصوص الصريحة. وسلك سبيلا أبي الحق من أهل الكمال الذين يوقرون الرجال بالحق لا الحق بالرجال القول أعلم أن الشارع جعل المسافة القصر بريدين ثمانية فراسخ وأوجب القصر على من ذهب بريدا ورجع بريدا لأن سفره سفر بريدين ثمانية فراسخ وأنزل الأخبار فيها ما تضمن

فقير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله شرع القصر في محكم آيات الكتاب المجيد وجعل له سفرا مقدرة لا تنفق ولا تزيد، والصلاة على سيد الأولين والآخرين القائل في سفره إلى باب وده باب على بريد وعلى آله الذين سئلوا عما أجمل في أخبار البريد وبعد، فإن الأصحاب طلقوا القول بأن لكل واحد من الذهاب والإياب حكما بانفراده في السفر وقالوا لا يضم أحدهما إلى الآخر، ولا يقصر في بريد الأمتع رجع ليومه بناء على أن الرجوع سفر بانفراده وأن العزم على السفر قبل الشروع في الثاني كالعزم عند تمام الإياب إلى المنزل. والقصر في بريد ذاهبا وبريد آيبا وإن الذهاب والقصر في بريد الإياب سفر واحد ونحن نتأمل في الأخبار لنظر بين الاعتبار وتقتفي بما صدر عن الأئمة الأطهار وتلقاها الفقهاء تمسكا لا يظن من الهوى متسكا ما لم نر مطمئنا عن الخبايا الفاسدة الحائلة للأخبار الصحيحة وعلوي كحجر عن الأوهام الكاسدة المحاولة للنصوص الصريحة. وسلك سبيلا أبي الحق من أهل الكمال الذين يوقرون الرجال بالحق لا الحق بالرجال القول أعلم أن الشارع جعل المسافة القصر بريدين ثمانية فراسخ وأوجب القصر على من ذهب بريدا ورجع بريدا لأن سفره سفر بريدين ثمانية فراسخ وأنزل الأخبار فيها ما تضمن

فقير

العدد الأول [١٣٣]

السنة الرابعة والثلاثون / محرّم - ربيع الأوّل ١٤٣٩ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

* الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والباحثين والمعنيّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام .
* الآراء المنشورة لا تعبِّر عن رأي النشرة بالضرورة .
* ترتيب المواضيع يخضع لأُمور فنّية ، وليس لأيّ أمر آخر .
* النشرة غير ملزمة بنشر كلّ ما يصل إليها ، أو بإعادته إلىٰ أصحابه .

المراسلات : تعنون باسم : هيئة التحرير .
دورشهر ـ خيابان شهيد فاطمي ـ كوچه ٩ ـ پلاك ١ و ٣
هاتف : ٥ ـ ٣٧٧٣٠٠٠١ ـ فاكس : ٣٧٧٣٠٠٢٠ .
البريد الإلكتروني : *e-mail : turathona@rafed.net*
ص . ب . ٩٩٦ / ٣٧١٥٦٥٣٧٧١ ـ قم ـ الجمهورية الإسلامية في إيران .

تراثنا .
العدد : الأوّل [١٣٣] السنة الرابعة والثلاثون / محرّم الحرام ـ ١٤٣٩ هـ .
الإعداد والنشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
الكمّيّة : ٢٠٠٠ نسخة .
الفلم والألواح الحسّاسة : تيزهوش ـ قم .
المطبعة : الوفاء ـ قم .
الاشتراك السنوي : ٢٠٠٠ تومان في إيران ، و ٢٥ دولاراً أمريكياً في بقيّة أنحاء العالم .

النعماني ومصادر الغيبة[1]

(٧)

السيّد محمّد جواد الشبيري الزنجاني

بسم الله الرحمن الرحيم

تنويه :

توصّلنا في سلسلة مقالات (**النعماني ومصادر الغيبة**) إلىٰ دراسة مؤلّفات النعماني، وبحثنا في **تفسير النعماني** بالتفصيل، وخرجنا بنتيجة مفادها: أنّ هذه الرسالة لا يمكن اعتبارها نصّاً روائيّاً. ثمّ تعرّضنا إلىٰ هذا الكتاب بوصفه نصّاً تفسيريّاً، وبحثنا في الناسخ والمنسوخ فيه. وفي هذا العدد سوف نتحدّث حول المحكم والمتشابه في هذا التفسير، ومن خلال الإشارة إلىٰ الآية القرآنية الواردة في هذا الخصوص، وروايات أهل البيت عليهم السلام في هامش تلك الآية، نحاول أن نتناول آراء الكتاب في هذا المجال.

إنّ البحث الثاني من بحوث العلوم القرآنية الذي أعطي حيّزاً كبيراً من

---

(١) تعريب: السيّد حسن علي مطر الهاشمي.

الشرح والتوضيح في **تفسير النعماني** هو بحث المحكم والمتشابة . ولتوضيح رؤية هذا التفسير لا مندوحة لنا من ذكر منشأ هذا البحث وبعض المسائل الرئيسة المرتبطة به .

منشأ مصطلح المحكم والمتشابه :

إنّ مصطلح المحكم والمتشابه مقتبس من الآية السابعة من سورة آل عمران ، إذ يقول الله سبحانه وتعالىٰ : ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ**﴾[1] .

لقد شغل بحث المحكم والمتشابه منذ القدم حيّزاً واسعاً وكبيراً من تفكير العلماء . وقد كان شرح مضمون المحكم والمتشابه ، وتعيين مصاديق هذين المصطلحين ، والعمل علىٰ رفع الغموض والإبهام عن الآيات المتشابهة ، وبيان المعنىٰ الصحيح للآيات المتشابهة ، وبيان الحكمة من هذه الآيات يعدّ من بين الجهود التي بُذلت في هذا المجال .

إنّ السؤال الذي يتصدّر هذا البحث عادة هو : هل أنّ العلم بالآيات المتشابهة من اختصاص الذات الإلٰهية فقط ، أو أنّ للراسخين في العلم طريقاً إلىٰ هذا العلم أيضاً ، يُحدِّد أسلوب التعاطي مع الآيات المتشابهة؟ وإنّ الإجابة عن هذا التساؤل ترتبط بكيفية تركيب الآية وتأليفها ؛ فإن كانت عبارة

---

(١) آل عمران : ٧ .

(وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) معطوفة علىٰ (الله)، واعتبرنا جملةً (يَقُولُونَ ...) جملة حاليةً، كان للراسخين في العلم نصيبهم من معرفة الآيات المتشابهة. وأمّا إذا كانت عبارة (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) مبتدأ، وجملة (يَقُولُونَ ...) خبرها، وكانت واو العطف تعمل علىٰ عطف الجملة الثانية علىٰ الجملة الأولىٰ، أو أنّها كانت واو استئناف، اقتصر العلم بالآيات المتشابهة علىٰ الذات الإلٰهية فقط. وإنّ انتخاب أيّ واحدٍ من هذين الاحتمالين يعود إلىٰ أسلوب المفسّر ومنهجه في التفسير[1]. ونحن نكتفي هنا بالإشارة إلىٰ بعض المسائل المتعلّقة بهذه الآية الشريفة، ثمّ نلقي نظرة علىٰ الأحاديث والروايات الواردة في المحكم والمتشابه، وفي الختام سيكون لنا شرح لرؤية **تفسير النعماني** في هذا البحث، مع مقارنة هذه الرؤية بآراء قدماء المفسّرين.

مسائل مقتبسة من الآية:

١ ـ يبدو من ظاهر هذه الآية أنّ تقسيم الآيات القرآنية إلىٰ محكم ومتشابه هو من الحصر الشمولي، أي أنّ الآيات القرآنية لا تخرج من كونها من أحد هذين القسمين، إمّا محكمة أو متشابهة، وليس هناك من شقّ ثالث.

٢ ـ إنّ هذه الآية تُسمّي الآيات المحكمات بـ: (أمّ الكتاب)، وإنّ

---

(١) إنّ من بين المصادر النافعة في هذا المجال، مقالة تحت عنوان (آيا تأويل قرآن را فقط خدا ميداند؟)، بقلم: بهاء الدين خرمشاهي، قرآن پژوهى، ص ٧٣٢ ـ ٧٤٥؛ وكذلك مقالة (تأويل در دانشنامه جهان اسلام)، بقلم: حسن طارمي‌راد، وخاصّة القسم الرابع تحت عنوان (آگاهى؟ از تأويل قرآن).

المعنىٰ الحقيقي للأمّ علىٰ ما يبدو هو ظاهر معنىٰ الأمر الذي نعرفه[١]، ويبدو أنّ إطلاق لفظ الأمّ علىٰ الآيات المحكمات من باب أنّها مرجع لسائر الآيات القرآنية الأخرىٰ، كما يرجع الأولاد إلىٰ أمّهم، وترجع جذورهم إليها، فإنّ الآيات المتشابهات أيضاً تعود إلىٰ الآيات المحكمات، ويتّضح معناها من خلال الرجوع إلىٰ أمّهاتها.

إلّا أنّه هل يمكن إرجاع الآيات المتشابهات إلىٰ الآيات المحكمات دون الاستعانة بالقرائن الخارجية؟ أم لابدّ لنا في ذلك من الاستعانة بالقرائن الخارجية من قبيل: الأحاديث المأثورة عن النبيّ الأكرمﷺ والأئمّة من أهل بيتهعليهم السلام بوصفهم المرجع في تفسير الآيات؟

لا تشتمل هذه الآية علىٰ إجابة واضحة وصريحة عن هذا السؤال، ولكن لو اعتبرنا (الراسخون في العلم) هم العلماء بالتأويل، كان الرجوع إليهم في تأويل الآيات المتشابهات أمراً طبيعيّاً.

٣ ـ بما أنّ الآيات المتشابهات قابلة للتأويل، فإنّ الذين في قلوبهم مرض يتّخذونها ذريعة ووسيلة للوصول إلىٰ أهدافهم ومآربهم اللامشروعة.

---

(١) جاء في الكثير من كتب اللغة أنّ أحد المعاني الحقيقية لكلمة (الأم) (أو المعنىٰ الحقيقي الوحيد لهذه الكلمة) هو: أصل وأساس الأشياء (انظر مثلاً: كتاب العين، ج ٨، ص ٤٢٦؛ تهذيب اللغة، ج ١٥، ص ٦٣١ ـ ٦٣٣؛ الصحاح، ج ٥، ص ١٨٦٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٨ و٣١ و٣٢؛ مجمع البحرين، ج ٦، ص ٩). ولكن لا يبعد أن يكون المعنىٰ الرئيس لهذه المفردة هي الأمّ المعروفة، وبعد تجريد هذا المعنىٰ من خصوصيّته، يتبلور معنىٰ الأساس والقاعدة والأصل لهذه المفردة. كما أنّ المسار الطبيعي لوضع الألفاظ يقتضي في بداية الأمر وضعها للمعاني المحسوسة والملموسة، ثمّ تتّسع شيئاً فشيئاً ليشمل المعاني الانتزاعية والمجرّدة أيضاً.

وإنّ معنىٰ التأويل هو رجوع الشيء عن حالته التي هو عليها. فإذا كان للآية معنىٰ ظاهري، فإنّ الرجوع بالآية عن هذا المعنىٰ وتفسيرها بمعنىٰ آخر يُعدُّ من مصاديق التأويل. فلو كانت الآية مجملة، وتحتمل معنيين أو أكثر، فإنّ تعيين أحد المعنيين وترجيحه علىٰ المعنىٰ أو المعاني الأخرىٰ يكون من مصاديق التأويل أيضاً.

إنّ من الضروري معرفة أنّ التأويل يتعلّق بارتباط الألفاظ بمعانيها ـ بمعنىٰ موارد استعمالها ـ، أم أنّ تحديد مصاديق المعاني وتقديم تصوير لمفهوم المفردات ـ فوق ما يستفاد من الألفاظ أي يرتبط بدلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ ـ يدخل في دائرة التأويل أيضاً؟ هذا ما سوف نتحدّث عنه بتفصيل أكثر.

الأمر الذي نريد التأكيد عليه هنا، هو أنّ تفسير الآية بمعناها الظاهري لا يعتبر تأويلاً علىٰ ما يبدو، حتّىٰ إذا كانت هناك قرائن قطعية تدلّ علىٰ أنّ هذا المعنىٰ الظاهري للآية ليس هو مراد الله سبحانه وتعالىٰ، وبالطبع قد تكون القرائن القطعية من الوضوح بحيث تؤثّر في بلورة ظهور الآية، من قبيل الآيات التي تتحدّث عن الصفات الإلٰهية وتثبت لله (يداً) أو (وجهاً) وما إلىٰ ذلك، فبالالتفات إلىٰ القرينة العقلية القطعية الواضحة القائمة علىٰ استحالة أن يكون لله جسم لا يكون لهذه الآيات ظهور في معنىٰ التجسيم، ولذلك فإنّ المجسمة الذين تمسّكوا بهذه الآيات إنّما صاروا يلتزمون في الحقيقة بالمعنىٰ المخالف لظاهر الآية، وهذا يدخل في دائرة التأويل، من هنا يمكن لمثل هذه الآيات أن تدخل في قسم المتشابهات.

نظرة إلىٰ الروايات ذات الصلة بالآية الشريفة :

إنّ الروايات المأثورة عن النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام تتعرّض صراحة إلىٰ تفسير هذه الآية أو بعضها ، ومن بينها روايات كثيرة تؤكّد علىٰ أنّ الأئمّة المعصومين عليهم السلام هم الراسخون في العلم ، وأنّ أولئك عندهم علم تأويل الكتاب ، كما جاء ذلك في صحيحة الفضيل بن يسار :

«قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الرواية : (ما من القرآن آية إلّا ولها ظهر وبطن) ؛ فقال : (ظهره تنزيله وبطنه تأويله ، منه ما قد مضىٰ ، ومنه ما لم يكن[١] ، يجري كما يجري الشمس والقمر ... قال الله : ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾[٢] ، نحن نعلمه»[٣] .

وعليه فإنّ حديث التأويل يرتبط ببطن القرآن ، وإنّ العلماء بالتأويل هم الأئمّة عليهم السلام . وسوف نتحدّث لاحقاً فيما يتعلّق بالارتباط بين التنزيل والتأويل .

وفي صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «نحن الراسخون في العلم ، ونحن نعلم تأويله»[٤] . وفي رواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام كذلك

---

(١) وفي رواية البصائر ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ : (ما لم يجئ) ، وفي رواية تفسير العيّاشي ، ج ١ ، الحديث : ٥ ، ص ١١ : (ما لم يكن بعده) ، ومهما كان فإنّ المراد هو تأويل الآية بعد تنزيلها .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) بصائر الدرجات ، ح ٧ ، ص ١٩٦ ، ومع اختلاف في الألفاظ في ح ٢ ، ص ٢٠٣ ؛ وفي تفسير العيّاشي ، ج ١ ، ح ٥ ، ص ١١ ، والمقطع الأخير من الحديث في تفسير العيّاشي ، ج ١ ، ح ٧ ، ص ١٦٤ .

(٤) أصول الكافي ، ج ١ ، ح ١ ، ص ٢١٣ ؛ بصائر الدرجات ، ح ٥ و٧ ، ص ٢٠٤ ؛ تفسير العيّاشي ، ج ١ ، ح ٨ ، ص ١٦٤ .

روىٰ المقطع الأوّل من الحديث[١].

وفي صحيحة أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام هناك تكرار لهذه العبارة: «ونحن الراسخون في العلم»[٢].

وقد تمّ التأكيد علىٰ هذا الأمر في رواية أخرىٰ أيضاً[٣]، ومن هنا فقد

---

(١) تأويل الآيات، ص ٤٢٣، نقلاً عن تفسير ابن مهيار.

(٢) أصول الكافي، ج ١، ص ١٨٦؛ التهذيب، ج ٤، ح ١، ص ١٣٢؛ بصائر الدرجات، ح ١ و٦، ص ٢٠٢ و٢٠٤؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ح ١٥٥، ص ٢٤٧؛ مناقب ابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٨٥، وج ٤، ص ٢١٥.

(٣) من قبيل: رواية بريد بن معاوية العجلي عن الإمام الباقر عليه السلام، والذي جاء في بعض الروايات بتعبير عن أحدهما (انظر: أصول الكافي، ج ١، ح ٢، ص ٢١٣؛ بصائر الدرجات، ح ٤، ص ٢٠٣، وح ٨، ص ٢٠٤؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ح ٦، ص ١٦٤؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ٩٦، مع اختلاف في ألفاظ الحديث والزيادة والنقيصة في هذه المصادر). وجاء هذا النص بسند آخر في بشارة المصطفى، ص ١٩٣، وعلىٰ نحو مرسل عن الإمام الباقر عليه السلام في دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٠. وكذلك رواية عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام (انظر: الكافي، ج ١، ح ٣، ص ٢١٣، وأيضاً: ح ١٤، ص ٤١٤؛ مناقب ابن شهر آشوب، ج ٤، ص ٤٢١. وكذلك رواية الحسن بن عباس بن حريش عن جعفر الثاني، والذي تمّ تطبيق "الراسخون في العلم" في ضمنها نقلاً عن الإمام الباقر عليه السلام علىٰ النبيّ والأئمّة (الكافي، ج ١، ص ٢٤٥)، وكذلك في نقلين في كتاب سُليم بن قيس الهلالي (ص ٧٧١ و٩٤١)، وكذلك في رواية الإمام الحسن واحتجاجه علىٰ معاوية (الاحتجاج، ج ٢، ص ٦٣)، وفي رواية أبي القاسم الكوفي (مناقب ابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٨٥)، وفي رواية أبانة أبي العبّاس الفلكي عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، (مناقب ابن شهر آشوب، ج ٣، ص ٩٨)، تم تفسير الراسخون في العلم بأمير المؤمنين والأئمّة عليهم السلام. وفي رواية الاحتجاج، ج ١، ص ٥٣٦، شهد ابن عبّاس في خطابه لأمير المؤمنين أنّ

تمّ تخصيص باب في **الكافي وبصائر الدرجات**[١] لهذا الأمر، وهو أنّ الراسخون في العلم هم الأئمّة عليهم السلام.

وفي بعض الروايات اقتباس صريح من الآية الشريفة، حيث يبدو من هذه الروايات ـ بوضوح ـ أنّ قوله تعالىٰ: ﴿**الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ معطوف علىٰ ﴿**اللهُ**﴾[٢] كما في صحيحة أبي عُبيدة التي جاءت في شأن الآية الأولىٰ من سورة الروم عن الإمام الباقر عليه السلام، أنّه قال: «يا أبا عُبيدة إنّ لهذا تأويلاً لا يعلمه إلّا الله والراسخون في العلم من آل محمّد»[٣].

وفي قبال هذه الروايات الكثيرة والمعتبرة والتي تدعو إلىٰ الاطمئنان[٤]، هناك خطبة مروية عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يمكن أن يستفاد منها أنّ (الراسخون في العلم) لا يعلمون تأويل الكتاب[٥]، ولكن لا يمكن الركون إلىٰ

الإمام من الراسخين في العلم. وجاء في الخطبة رقم: ١٤٤ من نهج البلاغة: أَيْنَ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُمُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ دُونَنَا، كَذِباً وَبَغْياً عَلَيْنَا (شرح ابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٨٤؛ غرر الحكم، ص ١١٥، ٢٠٠١؛ مناقب ابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٨٥).

(١) الكافي، ج ١، ص ٢١٣؛ بصائر الدرجات، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(٢) كمال الدين وإتمام النعمة، ح ٣، ص ٦٤٩؛ بصائر الدرجات، ح ٦، ص ٥٠٦؛ دلائل الإمامة، ص ٤٧٨ و٤٨٣؛ غيبة النعماني، ح ١، ص ٤١، وح ٥، ص ٢٥٠.

(٣) الكافي، ج ٨، ص ٢٦٩ و٣٩٧؛ تفسير القمّي، ج ٢، ص ١٥٢، تفسير سورة الروم.

(٤) وهناك من هذه الروايات بطبيعة الحال ما هو غير معتبر من الناحية السندية، إلّا أنّها بمجموعها تبعث إلىٰ الاطمئنان، وإنّ بعضها معتبر من الناحية السندية أيضاً.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٩١، المعروفة بخطبة الأشباح؛ شرح ابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٤٠٣؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ح ٥، ص ١٦٣؛ التوحيد، ص ٥٣.

هذه الرواية في قبال تلك الروايات، والملفت للانتباه في هذه الرواية هو أنّها تفيد أنّ المعنىٰ الظاهري لـ(الراسخون في العلم) هو غير التفسير الموجود في هذا الحديث، من هنا صارت الرواية بصدد توجيه الآية، إذ يقول الإمام عليه السلام: (وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الَّذِينَ أَغْنَاهُمْ عَنِ اقْتِحَامِ السُّدَدِ الْمَضْرُوبَةِ دُونَ الْغُيُوبِ، الإِقْرَارُ بِجُمْلَةِ مَا جَهِلُوا تَفْسِيرَهُ مِنَ الْغَيْبِ الْمَحْجُوبِ، فَمَدَحَ الله ـ تَعَالَى ـ اعْتِرَافَهُمْ بِالْعَجْزِ عَنْ تَنَاوُلِ مَا لَمْ يُحِيطُوا بِهِ عِلْماً، وَسَمَّىٰ تَرْكَهُمُ التَّعَمُّقَ فِيمَا لَمْ يُكَلِّفْهُمُ الْبَحْثَ عَنْ كُنْهِهِ رُسُوخاً).

فإن كان المعنىٰ الظاهري للراسخين في العلم مطابقاً لهذه الرواية، لم تكن هناك من حاجة إلىٰ مثل هذا الشرح والتوضيح بأنّ الله قد وصف ترك هؤلاء الأفراد التعمّق فيما لم يحيطوا به علماً رسوخاً في العلم[1].

وعلىٰ كلّ حال، فبالنظر إلىٰ الروايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام، لا يبقىٰ هناك من شكٍّ في أنّ قراءة الوقف علىٰ (الله) في هذه الآية الشريفة خاطئة، ويجب اعتبار (الراسخون في العلم) عطفاً علىٰ الله.

* وهناك الكثير من الروايات حول المحكم والمتشابه وتفسير هاتين المفردتين وبيان أحكامهما، من ذلك موثّقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام يقول فيها:

«سمعته يقول: (إنّ القرآن فيه محكم ومتشابه، فأمّا المحكم فنؤمن به،

---

(١) وقد روي عن عائشة ما يُشبه هذا الكلام أيضاً (انظر: تفسير الطبري، ج ٣، ص ٢١٤).

فنعمل به وندين به ، وأمّا المتشابه فنؤمن به ولا نعمل به ، وهو قول الله تبارك وتعالىٰ : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾»[1][2] .

وقد نقل جابر الجعفي كذلك هذا النصّ عن الإمام عليه السلام[3] .

كما يستفاد من الروايات الكثيرة الأخرىٰ أنّ وظيفة المؤمنين تجاه الآيات المحكمة هو العمل بها ، وتجاه الآيات المتشابهة هو الإيمان بها[4] ، من ذلك ما ورد في صحيحة هشام بن سالم عن الإمام الصادق عليه السلام بعد تقسيم قرّاء القرآن إلىٰ ثلاث مجموعات ، حيث جاء في وصف القرّاء من أهل الجنّة :

---

(١) آل عمران : ٧ .

(٢) تفسير القمّي ، ج ٢ ، ص ٤٥١ ؛ تفسير العيّاشي ، ج ١ ، ح ٦ ، ص ١١ وح ٤ ، ص ١٦٢ . كما نقلت هذه الرواية في بصائر الدرجات ، ح ٣ ، ص ٢٠٣ ، نقلاً عن وهيب ابن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام ، وبالالتفات إلىٰ سائر الموارد ـ وخاصّة رواية تفسير القمّي ـ وكذلك إكثار وهيب بن حفص الرواية عن أبي بصير ، يبدو سقوط عبارة عن أبي بصير من سندها .

(٣) أصل جعفر بن محمّد بن شريح ، المطبوع ضمن الأصول الستة عشر (ص ٦٦ ، الطبعة المحقّقة ، ص ٢٢٥) .

(٤) ١ ـ كما في رواية عن النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله ، (الخصال ، ح ٢١٦ ، ص١٦٤ ؛ معدن الجواهر ، ص ٣١) . ٢ ـ ورواية عن الإمام الحسن المجتبىٰ عليه السلام ، (الاحتجاج ، ج ٢ ، ص ٢٧ ، وقريب من مضمونها في إرشاد القلوب ، ج ١ ، ص ٧٩) ، ص ٧٩) . ٣ ـ ودعاء الإمام الصادق عليه السلام ، (الكافي ، ج ٢ ، ص ٥٧٤) . ٤ ـ ودعاء آخر (مصباح المتهجّد ، ص ٤٥٦ ؛ البلد الأمين ، ص ١١٥) ، وانظر أيضاً : سعد السعود ، ص ٢٢٢ ؛ تفسير العيّاشي ، ج ١ ، ح ٢ ، ص ٩ وح ١٨٥ ، ص ٨٠ ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ؛ تفسير القمّي ، ج ١ ، ص ٩٦ ؛ الكافي ، ج ٢ ، ح ١١ ، ص ٦٣٠ ؛ معاني الأخبار ، ح ١ ، ص ١٨٩ .

«إذا قرأ قارئ القرآن فاستتر به تحت برنسه، فهو يعمل بمحكمه، ويؤمن بمتشابهه، ويُقيم فرائضه، ويحلّ حلاله ويحرّم حرامه»[١].

وفي رواية عن النبيّ الأكرمﷺ أنّه أوجب العمل بالمحكم، وأمر بترك العمل بالمتشابه[٢]، ويبدو أنّ المراد من هذه الروايات عدم العمل بالمتشابه ما دام باقياً علىٰ هذا الوصف، وإلّا فإنّ المتشابه إذا خرج عن دائرة التشابه من خلال تفسير أهل البيتعليهم السلام مثلاً، لن يكون مشمولاً لمثل هذا الحكم[٣]. وأمّا ما هو المنهج لرفع التشابه عن المتشابهات، فهو بحث آخر.

فبالرغم من أنّ هذه الروايات ليست بصدد بيان مفهوم المحكم والمتشابه، وإنّما هي بصدد بيان حكمهما، ولكن يمكن الاستفادة منها في تفسير المحكم والمتشابه، ومثال ذلك: أنّنا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الآيات المنسوخة أُمرنا بترك العمل بها ـ فنؤمن بها ولا نعمل بها ـ فتكون بذلك من الآيات المتشابهة، كما سيأتي توضيح ذلك من خلال توضيح وجهة نظر **تفسير النعماني**.

أمّا الروايات التي تعرّضت إلىٰ تفسير المحكم والمتشابه بشكل مباشر[٤]، فإنّها فسّرت المحكم بالآيات التي يتمّ العمل بها، وقدّمت تفسيرين

---

(١) الخصال، ح ١٦٥، ص ١٤٢.

(٢) أمالي الطوسي، ح ٧٤٣، ص ٣٥٧ (مج ١٢ / ٨٢).

(٣) انظر علىٰ وجه الخصوص: الاحتجاج، ج ١، ص ١٤٦؛ اليقين، ص ٣٥١؛ الإقبال، ص ٤٥٦؛ التحصين، ص ٥٨٢.

(٤) تفسير العيّاشي، ج ١، ح ١، ص ١٠، وح ٣، ص ١٦٢، ح ٧؛ وكذلك: ح ٧،

للمتشابه، أحدهما: (الذي يشبه بعضه بعضاً)[١]، والآخر: (ما اشتبه على جاهله)[٢].

والتفسير الأوّل يشتمل على شيء من الغموض والإبهام، والذي يبدو منه أنّ المراد من الآية المتشابهة هي الآية التي يمكن أن يُفهم منها معانٍ مختلفة، وحيث إنّ كلّ واحد من هذه المعاني يمكنه أن يكون هو المراد من الآية، تكون مشابهة لبعضها من هذه الناحية، ولذلك يُطلق على هذه الآية أنّها متشابهة.

وفي التفسير الثاني فسّر التشابه بمعنى الاشتباه، حيث تمّت الإشارة إلى أنّ معنى الآية المتشابهة هو كونها مشتبهة ومبهمة لمن لا يعلمها، وهذا التفسير يُثبت أنّ تشابه الآية أمر نسبي، وإنّ الجاهلين بها هم وحدهم الذين لا يعرفون معنى الآية[٣].

وفي روايةٍ ورد الحديث على لزوم ردّ متشابه القرآن إلى محكمه[٤]،

ص ١١، ويبدو أنّ تفسير المحكم قد سقط من نصّ الحديث (انظر على وجه الخصوص: ح ٣، ص ١٦٢).

(١) المصدر أعلاه، ج ١، ص ١٠.

(٢) المصدر أعلاه، ج ١، ح ٧، ص ١١، ح ١، و١٦٢.

(٣) من هنا يتمّ تصنيف هذه الرواية في عداد الروايات التي تعتبر الراسخين في العلم هم العلماء الذين يعلمون تأويل متشابهات الكتاب.

(٤) جاء في الكثير من الروايات أنّ المعرفة الكاملة بكتاب الله لا تكون إلّا عند الأئمّة المعصومين عليهم السلام، ومن بينها ما روي عن الإمام الباقر عليه السلام في خطابه لقتادة حيث قال: (إنّما يعرف القرآن من خوطب به)، انظر: الكافي، ج ٨، ح ٤٨٥، ص ٣١١.

ومع الالتفات إلىٰ الروايات الكثيرة التي تعرّف الأئمة المعصومين عليهم السلام بوصفهم المرجع في معرفة المتشابهات[١]، يجب تفسير ردّ المتشابه إلىٰ المحكم بحيث ينسجم مع مرجعية أهل البيت عليهم السلام في هذا الخصوص، وقد روي عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «عليكم بهذا القرآن، أحلّوا حلاله، وحرّموا حرامه، واعملوا بمحكمه وردّوا متشابهه إلىٰ عالمه، فإنّه شاهد عليكم وأفضل ما به توسّلتم»[٢].

وبطبيعة الحال فقد أوضح الأصوليّون في كتبهم أنّ هذا النوع من الروايات لا يتنافىٰ مع حجّية ظواهر القرآن بعد الرجوع إلىٰ الروايات، ولا يُستفاد منها أنّ شرط تفسير القرآن هو العثور علىٰ حديث علىٰ طبقه (انظر: فرائد الأصول، ج ١، ص ١٤٢ ـ ١٤٩). هذا وإنّنا هنا إنّما نقتصر علىٰ ذكر الروايات التي تحدّثت عن المحكم والمتشابه، وتحصر معرفتها علىٰ أهل البيت عليهم السلام وتؤكّد علىٰ ضرورة الرجوع إليهم في هذا المجال، من قبيل: كتاب سليم، ص ٧٨٣ و٨٤٣؛ الكافي، ج ١، ح ١، ص ٦٤، ج ٥، ح ١، ص ٦٥؛ الاختصاص، ص ٩٨ و٢٣٥؛ بصائر الدرجات، ح ٣، ص ١٣٥، وح ٣، ١٩٨؛ تحف العقول، ص ١٩٣ و٣٤٨ و٤٥١؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٤ وح ١٧٧، ص ٢٥٣؛ تفسير القمّي، ج ١، ص ١٨٢؛ الاحتجاج، ح ١ و٢، ج ١، ص ٦١٠؛ الإرشاد، ج ١، ص ٣٤؛ أمالي الصدوق، مج ٥٥ / ١؛ التوحيد، ص ٣٠٤ / ١؛ الخصال، ح ١٣١، ص ٢٥٧ وح ١، ص ٥٧٦؛ شواهد التنزيل، ج ١، ح ٤١، ص ٤٧؛ غيبة النعماني، ص ٨٠؛ كمال الدين، ح ٣٧، ص ٢٨٤؛ مناقب ابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٣٨؛ تأويل الآيات، ص ٦٣١ (هامش سورة التوحيد)؛ نهج البلاغة، الخطبة الأولىٰ، وكذلك الخطبة رقم: ٢١٠؛ شرح ابن أبي الحديد المعتزلي لنهج البلاغة، ج ١، ص ١١٦؛ وكذلك انظر: الكافي، ج ١، ح ٩، ص ٤٣؛ أمالي الصدوق، مج ١٥ / ١٦؛ المحاسن، ج ١، ح ٢٠١، ص ٢٠٦.

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ح ٣٩، ص ٢٩٠؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٣٨٣.

(٢) غرر الحكم ودرر الكلم، ح ١٩٨٦، ص ١١١.

وفي رواية عن الإمام الرضا عليه السلام أنّه قال لأحد العلماء:

«لا تتأوّل كتاب الله برأيك؛ فإنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾»[1].

مفهوم المحكم والمتشابه في تفسير النعماني ومقارنته بآراء المتقدّمين من المفسّرين:

كانت هناك منذ القدم تفسيرات وأقوال مختلفة بشأن المحكم والمتشابه بوصفهما مصطلحين قرآنيّين وربّما بلغت هذه الأقوال ستّة عشر قولاً[2]، ونحن هنا لسنا بصدد البحث في هذه الأقوال وبيان الاختلاف فيما بينها، كما أنّ بعض هذه الأقوال قد تمّ تناولها في العصور اللاحقة **لتفسير النعماني**، ولا شأن لنا بها، إنّما نحن هنا بصدد تبيين أوجه الشبه بين رؤية **تفسير النعماني** بشأن هذين المصطلحين وآراء المفسّرين المتقدّمين عليه.

في **تفسير النعماني** لا نشاهد تعريفاً محدّداً لهذين المصطلحين، وإنّما

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ح ١، ص ١٩١؛ أمالي الصدوق، المجلس العشرون، ح ٣.

(٢) تجد التقرير الموسّع لهذه الأقوال التي ذكرها المتقدّمون من المفسّرين في تفسير الطبري على هامش تفسير الآية مورد البحث (تحقيق: محمود شاكر، ج ٣، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٦). وللوقوف على سائر الأقوال، انظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، (تصحيح: فوّاز أحمد زمرلي)، ج ١، ص ٥٩٢ ـ ٦٠١. ولمناقشة هذه الأقوال، انظر: تفسير مناهج البيان، ج ١، ص ١٩ ـ ٢٨، الميزان، ج ٣ و ... وفي حاشية البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن مرعشلي، ج ٢، ص ١٩٧ ذكر الكثير من المصادر التي تعرّضت لبحث المحكم والمتشابه.

هناك عناصر استعملت لتوضيحها، وإنّ بعض هذه العناصر نشاهدها في كلمات المتقدّمين من المفسّرين. وفي المجموع يمكن أن نحصل علىٰ أربع عناصر في **تفسير النعماني** بشأن هذين المصطلحين:

١ ـ عدم النسخ في الآيات المحكمة:

نلاحظ في كلمات المفسّرين الأوائل ما يُشبه هذا المعنىٰ، فقد روي عن ابن عبّاس أنّه قال: «المحكمات التي هي أمّ الكتاب: الناسخ الذي يُدان به ويعمل به. والمتشابهات: هنّ المنسوخات التي لا يُدان بهنّ»[١]. ويبدو أنّ هذه العبارة تنطوي علىٰ شيء من المسامحة، ولا يمكن الحصول منها علىٰ مراد المتكلّم. ويبدو أنّ المراد من هذا الكلام: إنّ كلّ آية لم يتمّ نسخها فهي محكمة ـ سواء أكانت ناسخة لآية أخرىٰ أم لا ـ. والتعبير الصحيح هو الموجود في **تفسير النعماني**، حيث نشاهد ما يشبه هذا التعبير في واحدة من الروايات عن الضحّاك، حيث فسّر المحكم بغير المنسوخ (دون الناسخ)[٢].

وفي بعض الروايات يُذكر المحكم في قبال المنسوخ أيضاً، كما هو الشأن في صحيحة معمّر بن يحيىٰ عن أبي جعفر عليه السلام[٣]. وفي رواية أخرىٰ عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «فالمنسوخات من المتشابهات، والمحكمات من الناسخات»[٤]. وبعد التدقيق في الحديث يبدو حصول تقديم وتأخير في

---

(١) تفسير الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢) تفسير النعماني، ج ٣، ص ٢٠٣.

(٣) الكافي، ج ٥، ح ٨، ص ٥٥٦؛ التهذيب، ج ٧، ح ٦٤، ص ٤٦٣. ونظير ذلك في مسائل علي بن جعفر، ص ١٤٤.

(٤) الكافي، ج ٢، ح ١، ص ٢٨.

ألفاظ الحديث، وأنّ الصحيح هو: (الناسخات من المحكمات). وفي كلمات المفسّرين يُستعمل المحكم أحياناً في قبال المنسوخ أيضاً[١]. ولكن يبدو وجود إشكال في إطلاق المتشابه على الآيات المنسوخة، وهو ما سنبحثه لاحقاً إن شاء الله.

٢ ـ المحكم هو الذي تمّ التعبير عنه في أقسام آيات القرآن تحت عنوان (ما تأويله في تنزيله):

وقد جاء في توضيح ذلك أنّه: ما لا يحتاج في تأويله إلى أكثر من تنزيله.

ولمزيد من التوضيح يجب الرجوع إلى الأقسام المذكورة لآيات القرآن في بداية **تفسير النعماني**، ومن بين تلك الأقسام نلاحظ الأقسام الثلاثة الآتية: (منه ما تأويله في تنزيله، ومنه ما تأويله قبل تنزيله، ومنه ما تأويله بعد تنزيله)[٢].

وفي شرح تفصيلي تمّ ربط (ما تأويله في تنزيله) بآيات التحريم والتحليل، وتمّت الإشارة إلى أنّ السامع لهذه الآيات لا يحتاج إلى السؤال

---

(١) من باب المثال، انظر: فقه القرآن للراوندي، ج ٢، ص ١٨٤ و٣٤٤ و٣٤٦؛ سعد السعود، ص ٢٢٦ و٢٨٦؛ التمهيد في علوم القرآن، ج ٢، ص ٣٠٦ و٣٠٨ و٣٣٣ و٣٤٤ و٣٦٣ و٣٧٨ (نقلاً عن مختلف الكتب التفسيرية)؛ بحوث في تاريخ القرآن وعلومه، ص ٢٠٧ و٢١١ و٢٤١ و٢٥٠ و٢٥٤ (نقلاً عن مختلف الكتب، ولا سيّما الإتقان في علوم القرآن للسيوطي).

(٢) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٤، وفي هذا الشأن انظر أيضاً: تفسير القمّي، ج ١، ص ٥ و١٣ ـ ١٥.

عنها[١]، وتمّ ربط (ما تأويله قبل تنزيله) بالآيات التي تحكي عن بعض الأمور التي كانت في عصر النبيّ الأكرمﷺ والتي لم يسبق بيان حكمها، وحتّىٰ النبيّ نفسه لم يكن عالماً بحكمها[٢]، وتمّ ربط (ما تأويله بعد تنزيله) بالآيات التي تتنبّأ بالأحداث القادمة من قبيل حروب الإمام أمير المؤمنينعليه السلام مع العصاة، ويوم القيامة، والرجعة[٣].

إلّا أنّه لم يتّضح لنا الوجه المنطقي لهذا التقسيم، ولم يتّضح في مورد الآيات من القسم الثاني والثالث ما إذا كان هناك من حاجة إلىٰ السؤال عن مضمون الآية أم لا؟ ومن ناحية أخرىٰ فإنّ هذا التقسيم ليس شاملاً، فإنّه علىٰ سبيل المثال لا يشمل الآيات التي تتحدّث عن قصص الأنبياء، أو الآيات المتعلّقة بالتوحيد أو الصفات الإلٰهية، أو الآيات الأخلاقية.

وفي الشرح التفصيلي لهذه الأقسام الثلاثة في **تفسير النعماني** أضاف إليها قسماً رابعاً، وهو: (ما تأويله مع تنزيله)[٤]، وقيل في توضيح هذا القسم: في هذه الآيات ـ خلافاً لآيات القسم الأوّل (ما تأويله في تنزيله) ـ لا يمكن الاكتفاء بمجرّد التنزيل، بل يجب أن يقترن بها تفسير الآية أيضاً. وقد تمّ إيضاح هذا القسم من خلال ذكر عدد من الأمثلة، ومن بينها، قوله تعالىٰ:

---

(١) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٦٨.

(٢) المصدر أعلاه، ج ٩٣، ص ٦٩.

(٣) المصدر أعلاه، ج ٩٣، ص ٧٧.

(٤) المصدر أعلاه، ج ٩٣، ص ٦٨. وفي الصفحة ٧٨ التي تعرّضت لشرح هذا القسم حدث سقط في هذا العنوان من نسخة تفسير النعماني، وقد عمد مصحّح الكتاب إلىٰ إضافة هذا العنوان اعتماداً علىٰ النص السابق، وقد أضافه تفسير القمّي في ص ١٢.

﴿كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[١] حيث يتعيّن على السامع أن يعلم من هم الصادقون الذين يجب أن يكون المؤمنون معهم، وذلك من خلال تعريف النبي لهم، وعلىٰ الأمّة أن تطيع أمر النبيّ في ذلك.

والمثال الآخر هي الآية التي تأمر بإطاعة أولي الأمر في قول الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٢] فمن دون تفسير أولي الأمر بالعترة من أهل بيت النبيّ، الأكرمﷺ يبقىٰ الناس في حيرة من أمرهم. ومن هذا القسم آيات الصلاة والصوم وسائر العبادات الأخرىٰ أيضاً، حيث وردت في كتاب الله بشكل مجمل، وقد ترك بيان كيفيّتها إلىٰ النبيّﷺ، كما أنّ الآيات التي تحدّثت عن تولّي أولياء الله والتبرّي من أعداء الله تحتاج بأجمعها إلىٰ تفسير من قبل النبيّﷺ لمعرفة أولياء الله وأعداء الله.

ولا بأس هنا من إضافة هذا التوضيح وهو أنّ التفسير والتأويل الذي ذكر هنا لا ربط له بتحديد المراد من ألفاظ القرآن[٣]، فليس هناك من غموض

---

(١) التوبة: ١١٩.

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) وبطبيعة الحال يمكن القول إنّ تفسير (الصادقين) بأهل البيتعليهم السلام إنّما هو باعتبار أنّ الألف واللام في كلمة (الصادقين) للعهد دون الجنس؛ ولذلك فإنّها لا تعود إلىٰ استعمال الألفاظ لما وضعت إليه، بيد أنّه لم يتّضح ما إذا كانت الروايات ناظرة إلىٰ هذا الأمر، بل يمكن للروايات أن تكون ناظرة إلىٰ أنّ الذين يكونون من الصادقين من جميع الجهات وفي القول والعمل ليسوا سوىٰ أهل البيت؛ فالصادق الحقيقي لا يكون إلّا في ضوء العصمة. وذلك كما يقول الشاعر شهريار:

«چو به دوست عهد بندد زميان پاك بازان چو علي كه ميتواند كه بسر برد وفارا»

في مفردة (الصادقين) من الناحية اللغوية والمراد منها عند الاستعمال، ولكن حيث إنّ معرفة المفاهيم الواقعة مورداً للأمر والنهي لا تكون كافية في امتثال الأمر والنهي من دون معرفة مصاديقها، لا مناص من أن تكون مصاديق هذه المفاهيم واضحة أيضاً، وإنّ المراد من التفسير والتأويل في هذا المقام هو تحديد مصاديق هذه المفاهيم، ولذلك فإنّ هذه الآيات تدخل من هذه الناحية في عداد المتشابهات، ومن مجموع هذه الإيضاحات ندرك أنّ الآيات المحكمات غنيّة عن التفسير ـ سواء في مرحلة المدلول الاستعمالي للألفاظ، أو في مرحلة تحديد مصاديقها) ـ وأمّا الآيات المتشابهة فهي الآيات التي تحتاج إلىٰ تفسير وبيان في واحدة من هاتين المرحلتين.

٣ ـ إنّ المتبادر للذهن من **تفسير النعماني** أنّ الآيات المحكمات إنّما تختصّ بمورد الحلال والحرام والواجبات والمحرّمات[١]، كما نرىٰ ذلك أيضاً في كلمات بعض المفسّرين المتقدّمين أيضاً[٢]، وقد نُقل هذا الكلام بعبارة أوضح عن آخرين من أمثال: مجاهد، حيث قال في تفسير المحكم: «ما فيه من الحلال والحرام، وما سوىٰ ذلك فهو متشابه يصدّق بعضه بعضاً»[٣]، علماً بأنّ **تفسير النعماني** يشير في موضع آخر إلىٰ أنّ الآيات ذات الصلة بالصلاة والصوم وغيرهما من الفرائض تحتاج إلىٰ بيان من النبيّ

وقد ترجم إلىٰ العربية شعراً وذلك في قول الشاعر:

«ميثاق الأبرار إذا ينجلي ... للودِّ أوفاهم ولاءً علي».

(١) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٢.

(٢) تفسير الطبري، ج ٣، ص ٢٠٢ (نقلاً عن ابن أبي طلحة عن ابن عباس).

(٣) المصدر أعلاه، ج ٣، ص ٢٠٤.

الأكرم ﷺ[١]، وربّما أمكن التوفيق بين هاتين العبارتين بالقول: إنّ هذه الآيات لا تشتمل علىٰ غموض فيما يتعلّق ببيان أصل الفرائض، ولكنّها لم تذكر خصوصيّات هذه الفرائض؛ وعليه فإنّ هذه الآيات تكون محكمة من جهة، ومتشابهة من جهة أخرىٰ.

٤ ـ جاء في **تفسير النعماني**: «وأمّا المتشابه من القرآن فهو الذي انحرف منه متّفق اللفظ مختلف المعنىٰ». وطبقاً لهذا التوضيح فإنّ الألفاظ التي استعملت في القرآن في مختلف الوجوه والمعاني تكون متشابهة. ثمّ تعرّض إلىٰ مختلف معاني الضلال (ص ١٢ ـ ١٦)، والوحي (ص ١٦)، والخلق (ص ١٧)، والفتنة (ص ١٧ ـ ١٨)، والقضاء (ص ١٨ ـ ٢٠)، والنور (ص ٢٠ ـ ٢٢)، والأمّة (ص ٢٢ ـ ٢٣)، وفي موضع آخر من **تفسير النعماني** ورد بيان معنىٰ الكفر (ص ٦٠ ـ ٦١)، والشرك (ص ٦١ ـ ٦٢)، والظلم (ص ٦٣).

وشبيه هذا التفسير جاء في مقدّمة تفسير القمّي أيضاً[٢]. فقد جاء بالعديد من معاني الألفاظ في مواطن مختلفة من المجلّد الأوّل من **تفسير القمّي**، من قبيل: الضلال (ص ٧)، والهداية (ص ٣٠)، والإيمان والكفر (ص ٣٢ في ضمن الرواية)، والحياة (ص ٣٥)، والعدّة (ص ٧٨)، وصلاة الخوف (ص ٧٩)، والصوم (ص ١٨٥ ـ في ضمن الرواية)، والأمّة (ص ٣٢٣)، والهدىٰ (ص ٣٥٩)، والزنا وحدوده (ص ٩٥).

---

(١) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٧٨.

(٢) تفسير القمّي، ج ١، ص ٧ و٩٦.

إنّ هذا التفسير للمتشابه يبدو غير منسجمٍ مع التفسير السابق للمحكم الذي جاء في العنصر الثاني، فإنّ الألفاظ التي تستعمل في معاني مختلفة في القرآن لا تحتاج إلىٰ تأويل بالضرورة؛ إذ ربّما تكون مصحوبة بقرائن تمنح الألفاظ ظهوراً خاصّاً، فلا يكون معها بحاجة إلىٰ التأويل. وعليه فإنّ هذا التفسير مغاير للتفسير الوارد في بعض الكتب التفسيرية للمحكم والمتشابه والقائل: بأنّ المحكم هو الذي لا يقبل إلّا تأويلاً واحداً، أمّا المتشابه فهو الذي يقبل أكثر من تأويل[١].

العلاقة بين (المتشابه) وبين المصطلح القرآني (الأشباه والنظائر):

إنّ أحد البحوث التي شكّلت منذ عهد قديم عنواناً من عناوين العلوم القرآنية هو بحث (الأشباه والنظائر). وإنّ فنّ الأشباه يرتبط بالألفاظ التي استعملت في مختلف مواضع القرآن في معان مختلفة.

علماً أنّ هناك اختلاف في تفسير مصطلحي الأشباه والنظائر[٢]، وهو أمر لا يرتبط بمحل بحثنا كثيراً.

وإنّ أقدم كتاب متوفّر في هذا الفنّ يعود لمقاتل بن سليمان البلخي (م ١٥٠ هـ)، تحت عنوان (الأشباه والنظائر في القرآن الكريم)، تحقيق: الدكتور

---

(١) تفسير الطبري، ج ٣، ص ٢٠٤.

(٢) مقدّمة وجوه القرآن، تأليف: إسماعيل بن أحمد الحيري النيشابوري، تحقيق: الدكتور نجف عرشي، مشهد، بنياد پژوهشها؟ اسلامي، ١٤٢٢، ص ٣٣ ـ ٣٥.

عبد الله محمود شحاتة[١] .

وهنا لا نجد متّسعاً لتوضيح مصطلح الأشباه بشكل كامل ، وإنّما نكتفي بالإشارة إلىٰ أنّ الكثير من المعاني المذكورة للألفاظ ليس فيها الدقّة الكافية ، بل إنّ الألفاظ قد استعملت في معان جامعة تتضمّن معانٍ مختلفة ، وفي بعض الموارد نصل إلىٰ معانٍ خاصّة من خلال قرائن أخرىٰ من خارج اللفظ . وبعبارة أخرىٰ : استفادة المعنىٰ الخاصّ من باب تعدّد الدال والمدلول .

إنّ مقارنة أشباه الألفاظ المذكورة في **تفسير النعماني** مع ما ورد في كتاب مقاتل ، تثبت استقلالية **تفسير النعماني** تماماً ، فعلىٰ سبيل المثال نجد النعماني قد ذكر أربعة وجوه للخلق ، وهي : خلق الاختراع ، وخلق الاستحالة ، وخلق التقدير ، وخلق التغيير[٢] ، في حين ذكر مقاتل سبعة وجوه للخلق[٣] لا ينسجم منها إلّا وجه واحد مع ما ذكره النعماني ؛ حيث ذكر من بين معاني الخلق : الخلق في الدنيا ، وهو منسجم مع خلق الاختراع .

ذكر النعماني فيما يتعلّق بكلمة (الوحي) سبعة وجوه ، وهي :

١ ـ وحي النبوّة والرسالة .

٢ ـ وحي الإلهام .

٣ ـ وحي الإشارة .

---

(١) مقدّمة المصدر المتقدّم ، ص ٣٦ ـ ٣٩ ، حيث يذكر فهرسة بأسماء الذين كتبوا في هذا الفنّ (سواء وصلتنا كتبهم أم لم تصل) .

(٢) بحار الأنوار ، ج ٩٣ ، ص ١٧ .

(٣) الأشباه والنظائر ، ح ١٢٤ ، ص ٢٦١ .

٤ ـ وحي التقدير.

٥ ـ وحي الأمر.

٦ ـ وحي الكذب.

٧ ـ وحي الخبر[١].

وذكر مقاتل لهذه المفردة خمسة معان، ثلاثة منها تنسجم مع ما ذكره النعماني، وهي: (الأوّل والثاني والخامس)، أمّا المعنيان الأخريان فهما مختلفان عمّا جاء في **تفسير النعماني**، وهما: (وحي الكتاب، والقول)[٢].

وفيما يتعلّق بمفردة (القضاء) نجد هناك توافق تامٌّ بين **تفسير النعماني** وكتاب مقاتل في بيان الوجوه[٣]. وبطبيعة الحال هناك اختلافات بينهما علىٰ مستوىٰ البيان والتعبير فقط.

وعلىٰ هذا الأساس ليس هناك أيّ ارتباط خاصّ يمكن إثباته بين **تفسير النعماني** وكتاب مقاتل فيما يتعلّق ببحث الأشباه.

أمّا كتاب **تفسير القمّي** فإنّه يرتبط ارتباطاً وثيقاً **بتفسير النعماني**؛ إذ أنّ **تفسير القمّي** يولي أهمّية كبيرة لبحث المحكم والمتشابه، حتّىٰ أنّه يشير مراراً وتكراراً في هامش الآيات إلىٰ المحكم منها[٤]، وكثيراً ما يتعرّض إلىٰ بيان

---

(١) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٦.

(٢) الأشباه والنظائر، ح ٥٥، ص ١٦٨.

(٣) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٨ ـ ٢٠؛ الأشباه والنظائر، ح ١٥٢، ص ٢٩٤.

(٤) تفسير القمّي، ج ١، ص ١٠٦، ١٢٩، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٥، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٨، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٤ (مرتان)، ٢٠٨، ٢١٩ (مرتان)، ٢٢١، ٢٢٣،

الوجوه المختلفة لمفردة من المفردات، وإنّ الأشباه المذكورة في **تفسير القمّي** هي في الغالب ذات الأشباه والوجوه المذكورة في **تفسير النعماني**، فمثلاً ورد في **تفسير النعماني** ذكر خمسة أشباه لمفردة (الفتنة)، وهي: الاختبار[١]، والكفر، والعذاب، وحبّ المال والولد، والمرض[٢]، وقد ورد ذكر جميع هذه الوجوه والأشباه لهذه المفردة في **تفسير القمّي**، باستثناء الوجه الأخير (المرض)[٣]. وفي **تفسير النعماني** ورد ذكر خمسة أشباه لمفردة (الأمّة)[٤]، وقد وردت ذات هذه الوجوه والأشباه الخمسة في **تفسير القمّي**، بالإضافة إلىٰ ثلاثة أشباه أخرىٰ[٥].

٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٨٣، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ج ٢، ص ١٧، ١٩، ٢١ (مرتان)، ٣٧، ٢١٢ (مرتان)، ٢٢٣، ٢٨٨ و٣٥٠.

(١) سقط هذا العنوان من تفسير النعماني علىٰ ما سيأتي بيانه.

(٢) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٧.

(٣) تفسير القمّي، ج ١، ص ٧، وفي ص ١٧٥، وج ٢، ص ٧٠، ١١١ و٣٤١، حيث تكرّر معنىٰ الاختبار، وفي ج ١، ص ٢٧٧، ومعنىٰ الكفر، وفي ج ٢، ص ٢٢٣، ومعنىٰ العذاب، وفي ج ٢، ص ٣٧٢، ومعنىٰ حبّ المال والولد. وفي ج ١، ص ١٩٥ تمّ تفسير الفتنة بمعنىٰ العذاب، وفي ج ٢، ص ١١٠، بمعنىٰ البلية.

(٤) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٢٢ و٢٣.

(٥) والمعاني الثلاثة الأخرىٰ المذكورة في تفسير القمّي، هي: أمّة محمّدﷺ، الخلق كلّه، كما ورد تفسير الأمّة المعدودة بأصحاب القائم، (وكذلك انظر: ج ١، ص ٣٢٣، ج ٢، ص ٢٠٥)، وفي ج ١، ص ٦٢ ورد تفسير الأمّة بالأئمّة، وفي ج ١، ص ٧٠، ٣١٠، ٣٣٧ و٣٨٩، ج ٢، ص ٢٨٢ ورد تفسير الأمّة بالمذهب، وفي ج ١، ص ٣٤٥ ورد تفسير الأمّة بالحين، وفي ج ١، ص ٣٢١ ورد تفسير الأمّة بخروج القائم (عجّل الله تعالىٰ في فرجه الشريف).

لا شك في أنّ بين **تفسير النعماني** و**تفسير القمّي** ارتباطاً خاصّاً، بحيث يبدو أنّ أحدهما قد أخذ من الآخر، أو أنّهما قد اشتركا في الأخذ من مصدر آخر.

التنويه إلىٰ بعض الأمور بشأن المحكم والمتشابه في تفسير النعماني:

١ ـ تمّ التأكيد في **تفسير النعماني** علىٰ أنّ توضيح المتشابه بحاجة إلىٰ (مسألة الأوصياء)، ومن دون ذلك فإنّ الآيات المتشابهة ستؤدّي إلىٰ هلاك الناس[١]. حيث نشاهد هذا المعنىٰ في الكثير من الروايات أيضاً، كما سبق أن أشرنا إلىٰ ذلك.

٢ ـ إنّ إطلاق مصطلح المتشابه علىٰ الآيات المنسوخة لا يخلو من التكلّف، وفيه نوع من المؤنة؛ لأنّ علماء الأصول قد أوضحوا أنّ ظاهرة النسخ في الواقع إنّما هي تقييد للإطلاق الزماني للآيات المنسوخة، وإنّ الظهور الأوّلي للآيات المنسوخة يشير إلىٰ أنّ الحكم المبيّن في هذه الآيات هو لجميع الأزمنة، وبعد مجيء الآية الناسخة يتّضح أنّ الآية المنسوخة إنّما كانت سارية المفعول لزمن خاصّ ـ أي إلىٰ حين ورود الآية الناسخة ـ، وعلىٰ هذا الأساس فإنّ الآية الناسخة تشكّل قرينة علىٰ كون المعنىٰ الظاهري للآية المنسوخة (وإطلاقها الزماني) ليس هو مراد الشارع. ولذلك من الصعب اعتبار الآيات المنسوخة من المتشابه؛ إذ سبق أن ذكرنا أنّ الآيات المتشابهة

---

(١) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٢ و١٥.

تقبل التأويل، وإنّ الذين في قلوبهم مرض يسعون ـ من خلال بيان المعاني التي لا تفهم من ظاهر الآيات المتشابهة ـ إلىٰ الوصول إلىٰ أهدافهم اللامشروعة، وفي الآيات المنسوخة يكون المعنىٰ الظاهري للآية هو المعنىٰ الذي لا يكون مراداً لله، وليس المعنىٰ التأويلي للآية.

يبدو أنّ اعتبار الآيات المنسوخة من المتشابه هو في حقيقته نوع توسّع في مفهوم لفظ المتشابه مستفاد من الآية السابعة من سورة آل عمران، ولأنّ الآيات المنسوخة تشبه الآيات المتشابهة من حيث عدم إمكان العمل بهما، فقد تمّ وضع الآيات المنسوخة في دائرة الآيات المتشابهة، علماً بأنّ هذا التوسّع المفهومي الذي هو من باب المجاز بحاجة إلىٰ دليل، حيث يمكن اعتبار الروايات دليلاً علىٰ ذلك.

٣ ـ فيما يتعلّق ببحث المحكم والمتشابه في تفسير النعماني هناك بعض الأخطاء في النسخة المتداولة لهذا التفسير، وقد عمد مصحِّح **البحار** إلىٰ تصحيح بعضها، بينما بقي البعض الآخر دون تصحيح، من قبيل:

ـ في بداية تفسير مفردة (الفتنة) هناك سقط في العبارة، حيث يجب أن يكون أصل العبارة مثلاً كالآتي:

«سألوه عن المتشابه في تفسير الفتنة؛ فقال: [هو علىٰ خمسة أوجه، فمنه: فتنة الاختبار، وهو قوله تعالىٰ:] ﴿**الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا** ...﴾[1] (ص١٧)»، حيث نشهد سقطاً للعبارة التي أوردناها بين المعقوفتين بقرينة السياق، واعتماداً علىٰ تفسير القمّي، ج ١، ص ٩٦.

---

(١) العنكبوت: ١ ـ ٢.

وفي عبارة «أمّا قضاء الكتاب والحتم فقوله تعالىٰ في قصّة مريم: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا﴾، أي معلوماً» (ص١٩) يبدو أنّ (معلوماً) صحِّف وكان أصله (مكتوباً) أو (محتوماً).

ـ وهناك سقط في بداية بيان أقسام (الأمّة) أيضاً، وإنّ أصل العبارة يجب أن تكون علىٰ هذه الصيغة مثلاً: «وسألوه ـ صلوات الله عليه ـ عن أقسام الأمّة في كتاب الله، فقال: [الأمّة في كتاب الله علىٰ وجوه، منها المذهب، وهو] قوله تعالىٰ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[1] وقد أضفنا ما بين المعقوفتين استناداً إلىٰ تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٢٣، و**تفسير النعماني**، ص ٢٦.

خلاصة الكلام بشأن تفسير النعماني بوصفه نصّاً تفسيرياً:

إنّ هذا التفسير علىٰ الرغم من وجود بعض مواطن الخلل ـ والتي نشأ بعضها من أخطاء الناسخين ـ يعتبر من النصوص التفسيرية القيّمة، فيجب أخذ آراء مؤلّفه فيما يتعلّق بتفسير الآيات، وإنّ إنكار هذا الكتاب بوصفه نصّاً روائياً يجب أن لا يؤدّي إلىٰ القول بعدم اعتباره بوصفه نصّاً تفسيريّاً.

وللبحث صلة...

---

(١) البقرة: ٢١٣.